

الفتوي وقال في التبايع مبي روية محمد وعليه
الفتوي وعليه الناطق في واقعه الفتوي على ظاهر
الرواية **قول** ولا يتزوج المرصعة احد قال الجوزي
صح بنوع صاد مرصعة ورفع احد **قول** ولا ولد ولد
قال الامام ابو الريان العزمي في الشرح اختلف
النسخ والاسانيد في اعراب قوله ولا ولد لبعضهم
رفعوه وبعضهم نصبوه وكان شيخ الاسلام علاء
الائمة الحارثي يقول يجوز الحركات الثلاثة اما الرفع
فحفظ على احد واما النصب فحفظنا على المرصعة اي
لا تزوج المرصعة وولد ولدها واما الجرح فحفظنا على ولد
التي ارضعته والرفع اظهر **قول** وان اختلف اللبن
بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا عند
ابن حنيفة وقال في الهداية وقال اذا كان اللبن غالبا
يتعلق به التحريم وقولها فيما اذا لم تمسه النارجي لو طبع
بها لا يتعلق به التحريم في قولهم جميعا ولا يعتبر بتقاطر
اللبن في الطعام عنده هو الصحيح وقال قاضي خان
انه الاصح وهذا احتراز عن قول من قال من المشايخ ان

عدو اثبات ابن حنيفة الحرمه واللبن غالبا هو اذا لم
يكن متقاطرا عند رفع اللقمة امامه فيجوز انفاقا وقد
رحموا دليل الامام ومشي على قوله المجوزي والنسفي
وصد الشريعة **قول** واذا اختلف بالداء قال
قاضي خان ولا يحصل المحنفة في ظاهر الرواية وعن محمد
محصل بالاحتقان **قول** واذا اختلف لبن اثنان
تعلق التحريم باغلبهما عند ابو يوسف وقال محمد يتعلق
بهما قال في الهداية وعن ابن حنيفة في هذا روايتان
علي قول ابو يوسف الامام المجوزي والنسفي ورح قول محمد
الطحاوي وفي شرح الهداية وكان مثل المصنف انما
قال محمد حيث اخبره ليله فان الظاهر ان من ارضعته
في المناظرة كان القاطع للاخر واصله ان السكون ظاهرا
في الانقطاع ورح بعض المشايخ قول محمد ايضا وهو طاهرا
قلت وقوله هو الاحوط في بار الحرامات والله
اعلم **كتاب الطلاق** **قول**
تطبيقه واحدة وظاهر الرواية ان لا يكون باينة وفيه زياد
زيادا قلابين والرجعي سواء **قول** طلقها واحدا